مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دراسة تحليلية للعلاقة بين آليات حوكمة الشركات وتحقيق الشفافية في التقارير المالية للمصارف (دراسة ميدانية على المصارف التجارية السودانية)
اسم الكاتب: د. عمر السر الحسن محمد، حسام عيسى خليلو
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/4678
تاريخ الاسترداد: 2025/05/18 10:54 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (2) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (2) 2015

دراسة تحليلية للعلاقة بين آليات حوكمة الشركات وتحقيق الشفافية في التقارير المالية للمصارف (دراسة ميدانية على المصارف التجارية السودانية)

الدكتور عمر السر الحسن محمد*
حسام عيسى خليلو**

(تاريخ الإيداع 22 / 3 / 2015. قُبِل للنشر في 30 / 4 / 2015)

ملخّص

تتمثل مشكلة البحث في ضعف اهتمام المصارف السودانية بآليات حوكمة الشركات لتحقيق الشفافية في التقارير المالية بالرغم من إلزام البنك المركزي لها بتطبيق حوكمة الشركات باعتبارها ضمان للإفصاح الكامل عن المعلومات المالية، هدفت البحث إلى بيان أثر آليات حوكمة الشركات في إضفاء الموثوقية في التقارير المالية من خلال تحقيق الشفافية في التقارير المالية لمصارف السودانية، واعتمدت البحث على الاستبانة كأداة لجمع البيانات، توصلت البحث إلى أن التنسيق بين آليات حوكمة الشركات يساعد على تلبية احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية من خلال الشفافية في التقارير المالية للمصارف، وإشراك لجنة المراجعة في اختيار وتعيين المراجع الخارجي يضفي الموثوقية في التقارير المالية للمصارف التجارية السودانية، وأوصت البحث بضرورة التنسيق بين آليات حوكمة الشركات في المصارف السودانية لتلبية حاجات مستخدمي التقارير المالية، والعمل على إصدار تقرير عن فاعلية آليات حوكمة الشركات في المصارف السودانية لدعم الشفافية في التقارير المالية.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، المراجع الخارجي، لجنة المراجعة، الموثوقية، الشفافية.

*أستاذ المساعد– معهد الإدارة العامة– المملكة العربية السعودية.
**باحث– المعهد العالي لإدارة الأعمال– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (2) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (2) 2015

An Analytical Analysis between The Relationship of Corporate Governance Mechanism And Achieving Transparency in The Financial Reports of Banks(A Field Study on Sudanese Commercial Banks)

Dr. Omer AlsirAlhassan Mohammed*
HussamIssaKhalilo**

(Received 22 / 3 / 2015. Accepted 30 / 4 / 2015)

□ABSTRACT□

The problem of the study is represented in the lack of interest of Sudanese banks in corporate governance mechanisms to achieve transparency in financial reports despite the fact that the central bank oblige them to apply corporate governance as to ensure full disclosure of financial information.

The study aimed to demonstrate the impact of corporate governance mechanisms in giving reliability in financial reports by achieving transparency in financial reports of Sudanese banks.

The Study depended on a questionnaire as a tool for data collection.

The study found that coordination between corporate governance mechanisms helps to meet the needs of users of accounting information through transparency in financial reporting for the banks,

Also it found that the involvement of the audit committee in the selection and appointment of the external auditor adds credibility in the financial reports of Sudanese commercial banks.

The study recommended the need for coordination between corporate governance mechanisms in Sudanese banks to meet the needs of users of financial reports, also it recommended to work on issuing a report on the effectiveness of corporate governance mechanisms in Sudanese banks to support transparency in financial reporting.

Key words: Corporate Governance, external auditor, Audit Committee. Reliability, Transparency.

*Professor Assistant, Institute of Public Administration, Kingdom of Saudi Arabia.
**Researcher, The Higher Institute of Business Administration, Syria.

مقدمة:

المحور الأول، الإطار العام للدراسة

تمهيد:تعتبر حوكمة الشركات أداة فعالة تساعد المساهمين وكافة أصحاب المصالح الآخرين في تقييم أداء الشركة من خلال مجموعة من الآليات تهدف بصفة أساسية إلى حماية وضمان حقوق المساهمين والأطراف ذوي المصلحة المرتبطين بأعمال الشركة من خلال إحكام الرقابة والسيطرة على أداء الشركة وتخفيض حدة تعارض المصالح بين الإدارة والمساهمين في الشركة من جهة، وأصحاب المصالح من جهة أخرى من خلال الإفصاح عن كل المعلومات المالية لتحقيق الشفافية، حيث تتحقق الشفافية في التقارير المالية من خلال الإفصاح الكامل وتوفير عرض واضح للمعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات الاقتصادية ويمكن تحقيق الإفصاح الكامل خلال فاعلية آليات حوكمة الشركات.

مشكلة البحث: يمكن صياغة مشكلة البحث في سؤال رئيس ومجموعة من الأسئلة الفرعية كما يأتي:

السؤال الرئيس: هل تؤثر آليات حوكمة الشركات في تحقيق الشفافية في التقارير المالية للمصارف السودانية؟

يتفرع عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

السؤال الفرعي الأول: هل تؤثر المراجعة الداخلية كآلية من آليات حوكمة الشركات في تحقيق الشفافية بالتقارير المالية؟

السؤال الفرعي الثاني: هل تؤثر لجان المراجعة كآلية من آليات حوكمة الشركات في تحقيق الشفافية بالتقارير المالية ؟

السؤال الفرعي الثالث: هل يؤثر مجلس الإدارة كآلية من آليات حوكمة الشركات في تحقيق الشفافية بالتقارير المالية ؟

السؤال الفرعي الرابع: هل تؤثر المراجعة الخارجية كآلية من آليات حوكمة الشركات في تحقيق الشفافية بالتقارير المالية؟

أهمية البحث وأهدافه:

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في مجموعة من الاعتبارات العلمية والعملية ممثلة في:

1. الأهمية العلمية: سد النقص في الدراسات السابقة من خلال الربط بين آليات حوكمة الشركات والشفافية في البيئة السودانية وإثراء المكتبة العلمية بالاتجاهات الحديثة في الجانب المحاسبي بالمواضيع المحاسبية لمواكبة التطور في بيئة الأعمال وتحقيق الشفافية في التقارير المالية بإضفاء الثقة في التقارير المالية.

2. **الأهمية العملية:** توضيح كيفية الاستفادة من آليات حوكمة الشركات في منع التلاعب في التقارير المالية للمصارف السودانية لتحقيق الشفافية في إعداد وعرض التقارير المالية في السودان.

أهداف البحث: من خلال ما ذكر في مشكلة البحث فإن هذه البحث تسعى لمعرفة ما إذا كان لآليات الحوكمة الأثر في تحقيق الشفافية في التقارير المالية للمصارف السودانية، وفي ضوء مشكلة البحث، فإنَّ هذه البحث تتألف من هدفٍ رئيسٍ وأربعة أهداف فرعية كما يأتي:

الهدف الرئيس:بيان أثر آليات حوكمة الشركات في تحقيق الشفافية في التقارير المالية للمصارف التجارية.

يتفرع عن الهدف الرئيس الأهداف الفرعية الأربعة الآتية:

الهدف الفرعي الأول: بيان أثر فاعلية إدارة المراجعة الداخلية في تحقيق الشفافية بالتقارير المالية للمصارف التجارية.

الهدف الفرعي الثاني: بيان أثر كفاءة لجان المراجعة في تحقيق الشفافية بالتقارير المالية للمصارف التجارية.

الهدف الفرعي الثالث: بيان أثر كفاءة أعضاء مجلس الإدارة في تحقيق الشفافية بالتقارير المالية للمصارف التجارية.

الهدف الفرعي الرابع: بيان أثر المراجعة الخارجية إيجاباً في تحقيق الشفافية بالتقارير المالية للمصارف التجارية.

منهجية البحث:

استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة خلال دراسة القوانين والتعليمات والمراجع والمصادر المحاسبية والأبحاث السابقة والتي لها علاقة بموضوع البحث وكذلك ملاحظة تحليل بيانات البحث بالأسلوب المناسب وتقديم التوصيات اللازمة.

فرضيات البحث:

توافقاً مع مشكلة وهدف البحث المذكورة آنفاً، فقد تألفت البحث الحالية من فرضية رئيسة تتفرع عنها أربع فرضيات فرعية كما يأتي:

الفرضية الرئيسة: تؤثر آليات حوكمة الشركات إيجاباً في تحقيق الشفافية في التقارير المالية للمصارف التجارية.

تتفرع عن الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية الأربعة الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: تؤثر فاعلية إدارة المراجعة الداخلية إيجاباً في تحقيق الشفافية بالتقارير المالية للمصارف التجارية.

الفرضية الفرعية الثانية: تؤثر كفاءة لجان المراجعة إيجاباً في تحقيق الشفافية بالتقارير المالية للمصارف التجارية.

الفرضية الفرعية الثالثة: تؤثر كفاءة أعضاء مجلس الإدارة إيجاباً في تحقيق الشفافية بالتقارير المالية للمصارف التجارية.

الفرضية الفرعية الرابعة: تؤثر المراجعة الخارجية إيجاباً في تحقيق الشفافية بالتقارير المالية للمصارف التجارية.

أداة البحث ومصادر جمع البيانات:

تمثلت أداة البحث بالاستبانة، أما مصادر جمع البيانات فتمثلت ب الكتب والدوريات العلمية والرسائل الجامعية والانترنت.

حدود البحث: واجهت الباحثان نوعان من الحدود وهي:

الحدود المكانية: على اعتبار أن العينة المختارة من المصارف السودانية اقتصرت على (مصرف المزارع التجاري، المصرف السوداني الفرنسي، المصرف السعودي السوداني، ومصرف امدرمان الوطني)،

الحدود الزمانية: حيث اقتصرت البحث على العام الميلادي 2014.

نموذج متغيرات البحث:

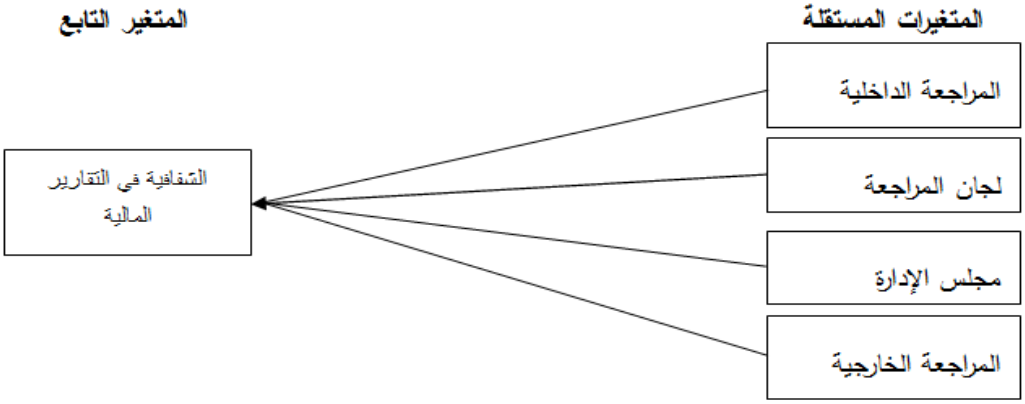

الدراسات السابقة، يعرض الباحثان عدد من الدراسات السابقة حسب المنهج التاريخي كما يأتي:

1. **دراسة، (Sweeney and Vallario، 2002م):** هدفت البحث إلى التعرف على تأثير لجان المراجعة على حوكمة الشركات، تمثلت مشكلة البحث في غياب دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات، وتوصلت البحث إلى أنه تلزم الشركات بورصة نيويورك للأوراق المالية بتكوين لجنة للمراجعة كشرط أساسي لقيد أسهم الشركة وتداولها من خلالها، وتوثر لجان المراجعة تأثيراً ايجابياً على حوكمة إدارة الشركات والمراجعة الداخلية والخارجية وذلك لأهمية الدور الذي تلعبه لمساعدة مجلس الإدارة على الوفاء بمسؤولياته.

2. **دراسة، (المطيري، 2003م):** هدفت البحث للتعرف على الوضع الراهن لمفهوم الإجراءات الحاكمة للشركاتمن الناحيتين النظرية والتطبيقية، تمثلت مشكلة البحث في أنه لا يوجد دليل لتوضيح الإجراءات الحاكمة للشركات في قطاع الأعمال السعودي وتوصلت البحث إلى أنه ليس هناك نموذج أو دليل وحيد لا فضل الممارسات، لذا ظهرت هياكل مختلفة للإجراءات الحاكمة للشركات في الدول المختلفة، يحكمها في ذلك القوانين الحكومية والأجهزة الرقابية على أسواق المال ومنظمات قطاع الأعمال ودور هيئات المحاسبة والمراجعة.

3. **دراسة (القشي، 2005م):** هدفت البحث إلى التعرف على الأسباب التي أدت إلى انهيار كل من شركة إنرون للطاقة وشركة آرثر آندرسون للتدقيق، وماهية العقبات التي تواجهها في ظل تطبيقه، وتوصلت البحث إلى أن مشكلة انهيار شركة إنرون للطاقة وشركة آرثر آندرسون لا تتعلق بمعايير المحاسبة أو معايير التدقيق المعمول بها ولكن المشكلة الرئيسية تنحصر في أخلاقيات المهنة ذاتها، وأن الحاكمية المؤسسية بمفهومها الحديث صعبة التطبيق على أرض الواقع.

4. **دراسة، (محمد، 2006م):** هدفت البحث إلى توفير دليل علمي لقواعد حوكمة الشركات في مصر خاص بلجنة المراجعة لزيادة ثقة المجتمع المالي في جودة ومصداقية التقارير المالية، وتوصلت البحث إلى أنه تعتبر لجنة المراجعة احد

الآليات الهامة لحوكمة الشركات، كما أن ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية تتوقف على فعالية لجنة المراجعة.

5. دراسة، (لبيب، 2006م): هدفت إلى دراسة أثر تطوير محور المراجعة البيئية الداخلية على الأداء البيئي لمنشات الأعمال ومستوى مساهمة مهنة المراجعة البيئية الداخلية في مساعدة إدارات منشات الأعمال على الالتزام بمقومات إطار الحوكمة البيئة، وتوصلت إلى وجود دور هام لمهنة المراجعة البيئية الداخلية في مساعدة إدارات منشات الأعمال على الالتزام الكفْ بمقومات إطار الحوكمة البيئية وتصنيف فجوة التوقعات القائمة في واقع مهنة المراجعة الداخلية

6. دراسة، (مطر، 2007م): هدفت البحث إلى استكشاف مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بالمبادئ المتعارف عليها لنظام الحاكمية المؤسسية وتشخيص أسباب تطبيق هذا النظام في تلك الشركات ومعوقاته، وتوصلت لعدد من النتائج منها أن أسباب تفوق المصارف على الشركات الصناعية في الالتزام بمبادئ الحاكمية المؤسسية تعود إلى الدور الرقابي الذي يلعبه المصرف المركزي في التحقق من توفر شروط الحاكمية المؤسسية في المصارف.

7. دراسة، (ميلاد، 2012م): هدفت البحث إلى التعرف على المهام الجيدة التي ينبغي أن تقوم بها الشركات الليبية من أجل التطبيق السليم لحوكمة الشركات، توصلت البحث إلى أن الاتجاهات الحديثة للمراجعة تعتبر واحدة من أهم مكونات عناصر الحوكمة في الشركات حيث تبرز أهميتها الكبيرة في تدعيم وتطبيق حوكمة الشركات.

8. دراسة، (حامد، 2013م): هدفت البحث إلى تحليل دور لجان المراجعة في زيادة فعالية حوكمة الشركات في بيئة الأعمال السعودية، توصلت البحث إلى أن لجان المراجعة إحدى الدعائم الأساسية لنجاح الحوكمة بالشركات السعودية، حيث تؤدي دوراً محورياً في تطبيقها.

تحليل الدراسات السابقة والمساهمة التي تقدمها البحث الحالية:

يلاحظ الباحثان من خلال مراجعة وتقييم الدراسات السابقة في مجال حوكمة الشركات أن هناك اتفاق بعض الدراسات السابقة على أهمية توفير مقومات وآليات تفعيل الحوكمة لكن هناك تباين واضح بين مشكلة ونتائج ومجتمع كل دراسة على حدة، حيث تناولت كل واحدة منها جانب أو أكثر من جوانب البحث الحالية، كما حاول الباحثان الربط بين مختلف أفكار وأهداف هذه الدراسات من أجل التوصل إلى البحث الحالية والتي تمثل محاولة لإعادة النظر والبحث مجدداً في العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والشفافية في التقارير المالية، ضمن البيئة السودانية كنقطة اختلاف أخرى أيضاً.

المحور الثاني، الإطار النظري للدراسة

أولاً، آليات حوكمة الشركات:

مفهوم آليات حوكمة الشركات: إن الهدف من آليات الحكومة هو دفع المديرين نحو تعظيم قيمة المنشأة، من خلال تحسين الأداء المالي للشركة (القرشي، 2010م: ص95)، ويمكن تعريف آليات حوكمة الشركات بأنها مجموعة من الوسائل التي يتم تصميمها بهدف ترشيد وتوجيه ورقابة سلوك الإدارة العليا لاتخاذ القرارات التي تؤدي إلى تحقيق مصالح الملاك، ومن ثم التخلص من حدة مشكلة الوكالة بين الإدارة والملاك بما يخدم مصالح جميع الأعضاء(راضي، 2011م: ص444)، وقد وصف تقرير Cadbury الحوكمة في الجهاز المصرفي عام 1992م على أنها "النظام الذي يتمّ من خلاله مراقبة أعمال المصرف وإدارتها". (Cadbury, 1992: P16).

فيما يأتي الآليات الأساسية لحوكمة الشركات:

المراجعة الداخلية كأحد آليات الحوكمة: أكدت معايير الحوكمة وقواعدها على ضرورة إنشاء وظيفة المراجعة الداخلية والتركيز على علاقتها مع كل من لجنة المراجعة والمراجع الخارجي، وتهدف المراجعة الداخلية إلى ضبط الأداء المالي والإداري لتحسين عمليات المنشأة بصورة تأخذ في اعتبارها توقعات أصحاب المصالح في المنشأة نشاط تقيمي لفصل الأعمال المالية والتشغيلية وتقييم الأداء كأساس لخدمة الإدارة (حجازي، 2010م: ص10)، ويتمثل دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات في الآتي (خليل والعشماوي، 2008م: ص181):

1. عمل التقييمات المناسبة لتوفير التأكيد الموضوعي والمستقل على أن عمليات الحوكمة وإجراءاتها في الشركة كافية ومناسبة من حيث التصميم ومن أنه يتم تطبيقها بفعالية.

2. توفير النصائح والإرشادات لإجراء التحسينات المحتملة في عمليات الرقابة والحوكمة وإجراءاتها لزيادة فعالية الشركة.

لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة: هي لجنة فرعية تابعة لمجلس الإدارة، تتولى القيام ببعض المسئوليات الخاصة بالمجلس تشكل بقرار مكتوب يتضمن أسماء أعضاء اللجنة وأهدافها ومسئولياتها، وصلاحياتها(عبد العزيز،2001م: ص30)، كما يعتبر وجود لجان مراجعة تابعة لمجلس الإدارة لمتابعة أداء الوحدة الاقتصادي من ضمن مقومات حوكمة الشركات (الصاحبي، 2008م: ص6)، ومن مهام لجنة المراجعة الإشراف الفعال على عملية إعداد التقارير المالية والذي يتطلب أن تتوافر لدى أعضاء لجنة المراجعة دراية بالأمور المحاسبية والمعرف بكيفية إعداد التقارير المالية لضمان تحقيق الشفافية في التقارير المالية من خلال (Dezoort, and Salterio,2001: PP31-40):

1. مراجعة القضايا الرئيسية المتعلقة بالمحاسبة وإعداد التقارير، بما في ذلك البيانات الرسمية والتنظيمية الخاصة بالخبراء أو الجهات الرقابية، وتقييم آثارها على التقارير المالية للشركة.

2. دراسة القرارات الصادرة أثناء إعداد التقارير المالية بما في ذلك عمليات تقييم للأصول أو الخصوم أو الضمانات.

3. الاجتماع مع المراجع المالية الدورية وعمليات الإفصاح المبدئية والمرحلية (كل ربع عام)، وطلب الإيضاحات اللازمة عن إدارة الشركة والمراجع الخارجي.

يتضح للباحثين مما سبق أن لجان المراجعة باعتبارها آلية من آليات حوكمة الشركات لها دور محوري في الارتقاء بجودة التقارير والتقارير المالية، فهي مناط بها القيام بالتأكد من تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وكذا تقييم الرقابة الداخلية، وحل المنازعات التي تنشأ بين الإدارة والمراجع الخارجي وبذلك يمكن إن تدعم الشفافية في التقارير المالية.

مجلس الإدارة كأحد آليات الحوكمة: مجلس الإدارة هو الذي يتولى إدارة أمور الشركة، بناءً على تفويض من الجمعية العمومية، لذلك فإن المسئولية النهائية عن الشركة تظل لدى المجلس، حتى لو قام بتشكيل أو تفويض جهات أو أفراد آخرين للقيام ببعض أعمالهم، ولذلك أصبح على مجلس إدارة الشركة القيام بمجموعة من الوظائف لحماية المسئولية التي فوضها إليهم المساهمون، (الجندي، 2009م: ص32) ويمكن تفعيل دور مجلس الإدارة في تحقيق الشفافية في التقارير المالية من خلال الآتي (الجندي، 2009م: ص32):

1. أن يتضمن مجلس الإدارة أغلبية من الأعضاء غير التنفيذيين ممن لديهم خبرات ومهارات فنية ومالية ورقابية، ذلك لتحقيق مصلحة الشركة ككل.

2. وضع الآليات والنظم التي تضمن احترام الشركة للقوانين واللوائح السارية والتزامها بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية للمساهمين والدائنين وأصحاب المصالح الأخرى في جميع الأحوال يجب أن يكون احترام القوانين واللوائح، وكذلك الإفصاح عن المعلومات الجوهرية مستندة على معايير جوهرية لا شكلية فقط.

المراجعة الخارجية كأحد آليات الحوكمة: تعتبر المراجعة الخارجية عملية منتظمة للتجميع والتقييم الموضوعي للأدلة الخاصة بالعميل لبيان التزام العميل بالمبادئ المحاسبلية المقبولة قبولاً عام في إعداد وعرض التقارير المالية (علي، 2009م: ص41)، لذلك لابد من قيام المراجع بعملية الإفصاح الجيد عن المعلومات المالية، دون محاولة إخفاء أية معلومات يمكن أن يستفيد منها فئة دون الأخرى (صبحي، 2002م: ص5)، ويتمثل دور المراجعة الخارجية كإحدى آليات حوكمة الشركات الآتي(عبد الله، 2001م: ص13):

1. الحصول على المعلومات التي تمكن من مراجعة الأداء وتقييم عملية إعداد التقارير المالية.
2. إعداد تقرير عن مدى التزام الشركة بقواعد حوكمة الشركات الصادرة من الهيئة العامة لسوق المال، وتوفير معلومات تساعد في تقييم الموقف المالي للمؤسسة.

ثانياً، الشفافية في التقارير المالية:

مفهوم الشفافية في التقارير المالية: الشفافية في المحاسبة تشير إلى مبدأ خلق بيئة يتم خلالها جعل المعلومات عن الظروف والقرارات والتصرفات القائمة قابلة للوصول إليها بسهولة، ومرئية وقابلة للفهم لكافة الأطراف المشاركة بالسوق (لطفي، 2005م: ص504)، ويقصد بالشفافية حصول المستخدم الخارجي على نفس المعلومات التي تكون لدى الإدارة مما يجعلهم قادرين على رقابة الإدارة (Frank and Thomas, 2004: P871)،

يعرفها البحثان بأنها تقديم صورة حقيقية وعرض صادق لكل البيانات المالية في المنشاة .

أهمية الشفافية في التقارير المالية: يعتبر توفير معلومات شفافة ومفيدة لمستخدمي التقارير المالية مطلب أساسي في الأسواق المالية (بسيوني، 2007م: ص4)، وقد لوحظ أن من أهم الأمور التي أسهمت في وقوع الانهيارات والأزمات هو عدم شفافية المعلومات المنشورة من قبل الشركات، (Mitton, 2002: P234),ولهذا فقد تمّ الإجماع على أنه كلما زاد مستوى شفافية المعلومات التي تنشرها الشركات كلما أسهم ذلك في زيادة الثقة في أسواق المال في أيَة دولة(Groom et al., 2004: P241).،وأن القصور في متطلبات الشفافية يجعل البيانات والمعلومات الواردة في التقارير المالية مضللة، وهذا ينعكس على اتخاذ القرار من جانب المساهم أو المستثمر المهتم بهذه المعلومات والبيانات.

شروط الشفافية في التقارير المالية:

هنالك عدة شروط يجب توافرها في أي معلومة أو إجراء يتصف بالشفافية منها (السعدني، 2006م: ص7):

1. أن تكون الشفافية في الوقت المناسب، حيث أن الشفافية المتأخرة تكون عادة لا قيمة لها ويعلن عنها أحياناً فقط لاستيفاء الشكل كما في حالة نشر ميزانيات الشركات بعد شهر أو سنوات بعد صدورها.
2. أن تتاح الشفافية لكافة الجهات في ذات الوقت.
3. أن تكون شارحة نفسها بنفسها دون غموض، على أن لا تخل بالمبادئ العامة للحفاظ على بعض المعلومات ذات الصلة بسرية العمل.
4. أن يعقب الشفافية مساءلة، فالشفافية في حد ذاتها ليست غاية بل وسيلة لإظهار الأخطاء والاقتصاص من مرتكبيها وذلك في إطار الوسائل القانونية المنظمة لذلك.

تحقيق الشفافية في التقارير المالية، يتم تحقيق الشفافية عن طريق (Ogedn, 1997: P529):

1.الإفصاح عن البيانات المعلومات المالية والمعلومات غير المالية.

2.عرض معلومات بجانب المعلومات المالية تشتمل على ما يدور داخل الشركة من تغيرات في الإدارة أو أسلوب العمل أو الأنظمة أو الخطط قصيرة وطويلة المدى وأحوال السوق بوجه عام.

تحقيق الشفافية في التقارير المالية من خلال آليات الحوكمة: يعتبر هدف التقارير المالية توفير معلومات عن المركز المالي والأداء والتغيرات التدفقات النقدية لضمان شفافية التقارير المالية من خلال الإفصاح الكامل عن طريق العرض الواضح للمعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات الاقتصادية (حماد، 2005م: ص 918)، وتهدف حكومة الشركات فيما يتعلق بالشفافية إلى تحقيق هدفين هما (الجعلي، 2013م: 110):

1. إعداد وتوفير تقارير معدة وفقاً لمعايير ومعالجات محاسبية سليمة تعبر بصورة عادلة عن المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية، وتوفر الشفافية من خلال البيانات المالية وغير المالية المندرجة بها وبما يفي باحتياجات مستخدمي التقارير المالية.
2. توفير مصداقية للقوائم المالية ونشرات الاكتتاب وذلك من خلال مراجعتها من قبل جهة مستقلة وفقاً لمعايير مراجعة دولية من خلال مراجعتها بمعرفة الأجهزة الرقابية.
3. تعتبر الشفافية والإفصاح مبدءاً مهماً من مبادئ الحوكمة ولتحقيق هذا المبدأ ينبغي توفر إطار فعال لحوكمة الشركات من جهات متعددة ولكل جهة دور محدد في تحقيق الشفافية.

المحور الثالث، الإطار الميداني للدراسة

مجتمع وعينة البحث: يتكون مجتمع البحث من المصارف التجارية العاملة بالسودان وعددها ثلاثين مصرف، أما عينة البحث فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من العاملين بعدد (4) مصارف هي (مصرف المزارع التجاري، بنك امدرمان الوطني، بنك فيصل الإسلامي، ومصرف السلام) وتم توزيع عدد (200) استبانه، واستجاب (186) فرداً بنسبه (93%) من المستهدفين، حيث أعادوا الاستبيانات بعد ملئها بالمعلومات المطلوبة وفيما يأتي وصفاً للخصائص النوعية لأفراد عينة البحث:

1. المؤهل العلمي والتخصص العلمي:

جدول رقم (1): التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث وفق متغير المؤهل والتخصص العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة	التخصص	العدد	النسبة
بكالوريوس	110	59%	محاسبة	71	38%
دبلوم عالٍ	20	11%	إدارة أعمال	45	24%
ماجستير	38	20%	اقتصاد	30	16%
دكتوراه	8	4%	دراسات مصرفية	28	15%
أخرى	10	5%	أخرى	12	6%
المجموع	186	%100	المجموع	186	%100

المصدر: إعداد الباحثين من البحث الميدانية، 2014م

يلاحظ الباحثان من خلال الجدول رقم (1) أن غالبية أفراد عينة البحث حملة شهادة البكالوريوس بلغ عددهم (110) فرد بنسبة (59%)، و(38) فرد بنسبة (20%) من حملة شهادة الماجستير، و(20) أفراد وبنسبة (11%) من حملة الدبلوم العالٍ و(8) أفراد بنسبة (4 %) من حملة شهادة الدكتوراه، و(10) أفراد بنسبة (5 %) لهم مؤهلات أخرى، أما التخصص العلمي فغالبية أفراد عينة البحث تخصصهم محاسبة حيث بلغ عددهم (71) فرداً بنسبة (38%)، أما المتخصصين إدارة أعمال فعددهم (45) أفراد بنسبة (24%)، والمتخصصين اقتصاد عددهم (30) فرداً بنسبة (16%)، والمتخصصين دراسات مصرفية بلغ عددهم (28) أفراد بنسبة (15%)، وتضمنت العينة على (12) فرد بنسبة (6%) لهم تخصصات أخرى، يستنتج الباحثان أن أغلبية أفراد العينة مؤهلين علمياً وتخصصاتهم ذات علاقة بمتغيرات البحث حيث تمثل نسبة (88%)، وينعكس ذلك إيجاباً على البحث.

2. الوظيفة وسنوات الخبرة:

جدول رقم (2): التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث وفقاً لمتغير الوظيفة وسنوات الخبرة

الوظيفة	العدد	النسبة	سنوات الخبرة	العدد	النسبة
مدير	16	9%	أقل من 5 سنة	62	33%
رئيس قسم	24	13%	5- 10 سنة	56	30%
موظف	98	53%	10 -15 سنة	30	16%
مراجع داخلي	26	14%	15-20 سنة	28	15%
مراجع خارجي	22	12%	20-25 سنة	8	4%
أخرى	16	9%	25 سنة فأكثر	2	1%
المجموع	186	%100	المجموع	186	%100

المصدر: إعداد الباحثين من البحث الميدانية، 2014م

يلاحظ الباحثان من خلال الجدول رقم (2) أن غالبية أفراد عينة البحث موظفين مصرفي فبلغ عددهم (98) فرد بنسبة (53%)، و(24) فرد بنسبة (13%) رؤساء أقسام، و(26) فرد بنسبة (14%) مسماهم الوظيفي مراجع داخلي، و(22) أفراد بنسبة (12%) مسماهم الوظيفي مراجع خارجي، و(13) أفراد بنسبة (16%) مسماهم الوظيفي مدير، كما تضمنت عينة البحث على (16) فرد بنسبة (7.3%) لهم مسميات وظيفية أخرى، أما سنوات الخبرة فهناك (62) فرد بنسبة (33%) خبرتهم (أقل من 5 سنة) وهناك (56) فرد بنسبة (30%) تتراوح خبرتهم ما بين (5-10 سنوات)، وهناك (30) فرد بنسبة (16%) خبرتهم ما بين (10-15 سنة)، وهناك (28) فرد بنسبة (15%) خبرتهم ما بين (15-20 سنة)، وهناك (8) أفراد بنسبة (4%) خبرتهم ما بين (20-25 سنة)، وهناك فردين بنسبة (1%) خبرتهم (25 سنة فأكثر). يستنتج الباحثان أن عدد أن أغلبية أفراد عينة البحث مصرفيين بنسبة (79%) ولديهم خبرة أكثر من 5 سنة بنسبة أبر من 67% وينعكس ذلك إيجاباً على نتائج البحث لخبرتهم العملية بمتغيرات البحث.

تحليل بيانات البحث الميدانية:

وصف البيانات: يحتوي هذا القسم على عدد (20) عبارة، طلب من أفراد عينة البحث أن يحددوا استجابتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات (موافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة)، وقد تم توزيع هذه العبارات على فرضيات البحث البالغة (4)، وبواقع (5) عبارات، لكل فرضية.

الثبات والصدق الظاهري: للتأكد من الصدق الظاهري لاستبيان البحث وصلاحية عباراته من حيث الصياغة والوضوح تم عرض الاستبانة على عدد من المحكمين المتخصصين بمجال البحث وتم إجراء التعديلات التي اقترحت عليها.

الثبات والصدق الإحصائي: يقصد بثبات الاختبار، أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة، أما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين، ويحسب الصدق بطرق عديدة ويمثل الجذر ألتربيعي لمعامل الثبات، وقام الباحثان بإيجاد الصدق الذاتي وحساب معامل ثبات المقياس المستخدم في الاستبيان بطريقة التجزئة النصفية لعينة استطلاعية بلغت (20) فرد، وكانت النتائج كما يأتي:

جدول رقم (3): الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على الاستبيان

الفرضيات	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
الأولى	%75	%87
الثانية	%71	%84
الثالثة	%86	%93
الرابعة	%80	%90
الاستبيان كامل	%82	%92

المصدر: إعداد الباحثين من البحث الميدانية، 2014م

يتضح من نتائج الجدول رقم (3)، أن جميع معاملات الثبات والصدق لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على العبارات المتعلقة بكل فرضية من فرضيات البحث، كانت عالية تقارب (100%)، مما يدل على أن الاستبانه تتصف بالثبات والصدق بما يحقق أغراض البحث ويمكن الاعتماد عليها لاختبار فرضيات البحث.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف البحث وللتحقق من فرضياتها، تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية والبرنامج الإحصائي SPSS، ومقاييس النزعة المركزية.

تطبيق أداة البحث: بعد التأكد من ثبات وصدق الاستبانه تم توزيعها على عينة البحث المقررة (186) فرداً، وقد تم تفريغ البيانات في الجداول التي أعدها الباحثان لهذا الغرض، حيث تم تحويل المتغيرات الاسمية (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) إلى متغيرات كمية (5، 4، 3، 2، 1) ، وتم تفريغ البيانات واحتساب الوسيط

لاختبار الفرضيات كما في الجداول الآتية:

الفرضية الأولى: تؤثر فاعلية إدارة المراجعة الداخلية إيجاباً في تحقيق الشفافية بالتقارير المالية للمصارف السودانية.

جدول رقم (4): التوزيع التكراري للمبحوثين والوسيط لعبارات الفرضية الأولي

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة		الاختبار	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	الوسيط	التفسير
تأهيل فريق المراجعة الداخلية يساعد على التحقق من صحة أرصدة بنود القوائم المالية.	52	%28	90	48 %	20	10.8 %	14	7.5 %	10	%5.4	5	أوافق بشدة
استقلال إدارة المراجعة الداخلية في المصرف يساعد على منع الإدارة من التلاعب في السياسات المحاسبية.	88	47%	92	50 %	4	2.2%	2	1.1 %	0	0%	5	أوافق بشدة
قيام إدارة المراجعة الداخلية بالتحقق من مراجعة القوائم المالية بصورة دورية يضمن دقة المعلومات المحاسبية.	44	23.5 %	106	57 %	20	10.8 %	14	7.5 %	2	%1.1	4	أوافق
تهتم إدارة المراجعة الداخلية بحماية أصول المنشاة من التلاعب.	44	23.5 %	106	57 %	20	10.8 %	14	7.5 %	2	%1.1	4	أوافق
تنوع تخصصات أفراد إدارة المراجعة الداخلية يساعد على معرفة ومعالجة الأخطاء بدقة	76	41%	98	53 %	8	4.4%	4	2.2 %	0	0%	4	أوافق

المصدر: إعداد الباحثين من البحث الميدانية، 2014م

يلاحظ الباحثان على عينة أفراد البحث من خلال الجدول رقم (4):

1. أن (90) فرد بنسبة (48%)، وافقوا على أن تأهيل فريق المراجعة الداخلية يساعد على التحقق من صحة أرصدة بنود القوائم المالية، ووافق بشدة (52) فرد بنسبة (28%)، و(20) فرد بنسبة (10.8%) محايدين، ولم يوافق (14) فرد بنسبة (7.5%)، ولم يوافق بشدة (10) أفراد بنسبة(5.4%)، كما بلغت قيمة الوسيط (5) ويعني هذا أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة.

2. أن (92) فرد بنسبة (50%) وافقوا على أن استقلال إدارة المراجعة الداخلية في المصرف يساعد على منع الإدارة من التلاعب في السياسات المحاسبية، كما وافق بشدة (88) فرد بنسبة (47%)، و(4) أفراد بنسبة (2.2%) محايدين، ولم يوافق فردين بنسبة (1.1%)، كما بلغت قيمة الوسيط (5) ويعني هذا أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة.

3. أن (106) فرد بنسبة (57%) وافقوا على أن قيام إدارة المراجعة الداخلية بالتحقق من مراجعة القوائم المالية بصورة دورية يضمن دقة المعلومات المحاسبية، كما وافق بشدة (88) فرد بنسبة (47%)، و(4) أفراد بنسبة (2.2%) محايدين، ولم يوافق فردين بنسبة (1.1%)، كما بلغت قيمة الوسيط (4) ويعني أن غالبية أفراد العينة موافقين

4. أن (106) فرد بنسبة (57%) وافقوا على أنه تهتم إدارة المراجعة الداخلية بحماية أصول المنشاة من التلاعب كما وافق بشدة (88) فرد بنسبة (47%)، و(4) أفراد بنسبة (2.2%) محايدين، ولم يوافق فردين بنسبة

(1.1%)، كما بلغت قيمة الوسيط (4) ويعني هذا أن غالبية أفراد العينة موافقين.

5. أن (98) فرد بنسبة (53%)، وافقوا على أن تنوع تخصصات أفراد إدارة المراجعة الداخلية يساعد على معرفة ومعالجة الأخطاء بدقة، ووافق بشدة (76) فرد بنسبة (41%)، و(8) أفراد بنسبة (4.4%) محايدين، ولم يوافق (4) أفراد بنسبة (2.2%)، كما بلغت قيمة الوسيط (4) ويعني هذا أن غالبية أفراد العينة موافقين.

جدول رقم (5): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين المراجعة الداخلية والشفافية في التقارير المالية بالمصارف التجارية.

	معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية (sig)	التفسير
$\hat{b}_0$	2.080	6.51	0.00	معنوية
$\hat{b}_1$	0.538	7.54	0.00	معنوية
معامل الارتباط (r)	0.66	النموذج معنوي		
معامل التحديد ($\hat{r}$)	0.44			
اختبار (f)	56.843			
$\hat{y}=2.080+-0.538x$				

المصدر: إعداد الباحثين من البحث الميدانية، 2014م

يلاحظ الباحثان من خلال الجدول رقم (5) وجود ارتباط طردي قوي المراجعة الداخلية وتحقيق الشفافية في التقارير المالية حيث بلغت (0.66)، كما بلغت قيمة معامل التحديد (0.44)، وهذه القيمة تشير إلى أن المراجعة الداخلية تدعم الشفافية في التقارير المالية بنسبة 44%،وبلغت قيمة اختبار (f) في نموذج الانحدار (56.843)، وهي دالة عند مستوى معنوية (0.000)، وبلغ متوسط الشفافية في التقارير المالية (2.080) وهو يساوي صفر، وبلغت ($\hat{b}_1$) (0.538) وتعني بزيادة المراجعة الداخلية وحدة واحدة تزداد الشفافية في التقارير المالية 54%.

مما تقدم يستنتج الباحثان أن فرضية البحث التي تنص على "فاعلية إدارة المراجعة الداخلية تؤثر إيجاباً في تحقيق الشفافية في التقارير المالية للمصارف السودانية" قد تحققت.

الفرضية الثانية:تؤثر كفاءة لجان المراجعة إيجاباً في تحقيق الشفافية بالتقارير المالية للمصارف السودانية،

جدول رقم (6): التوزيع التكراري والوسيط لعبارات الفرضية الثانية

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة		الاختبار	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	الوسيط	نسبة	الوسيط	عدد	نسبة	الوسيط	التفسير
قيام لجنة المراجعة بالتأكد من التزام المراجع الخارجي بالمعايير المهنية يدعم موثوقية تقريره.	54	%29	98	52.7%	26	5	%3.2	5	2	%1.1	4	أوافق
توفر المعرفة التامة بالمبادئ والسياسات المحاسبة لأعضاء لجان المراجعة يسهم في جودة	66	35.5%	102	54.8%	18	5	0%	5	0	0%	4	أوافق

التقارير المالية												
تمتع لجنة المراجعة بالاستقلالية التامة يحد من ضغط الإدارة التنفيذية.	76	40.9%	94	50.5%	14	4	4	%1.1	0	0%	4	أوافق
التأكد من ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة يساعد على مصداقية التقارير المالية.	62	33.3%	104	55.9%	20	4	4	0%	0	0%	4	أوافق
تدخل لجنة المراجعة في اختيار وتعيين المراجع الخارجي يساعد على جودة الأداء المهني.	72	38.7%	96	51.6%	8	5	5	4.3%	2	%1.1	4	أوافق

المصدر: إعداد الباحثين من البحث الميدانية، 2014م

يلاحظ الباحثان على عينة أفراد البحث من خلال الجدول رقم (6):

1. أن (98) فرد بنسبة (52.7%)، وافقوا على أن قيام لجنة المراجعة بالتأكد من التزام المراجع الخارجي بالمعايير المهنية يدعم موثوقية تقريره، ووافق بشدة (54) فرد بنسبة (29%)، و(26) فرد بنسبة (14%) محايدين، ولم يوافق (6) أفراد بنسبة (3.2%)، ولم يوافق بشدة فردين بنسبة(1.1%)، كما بلغت قيمة الوسيط (4) ويعني هذا أن غالبية أفراد العينة موافقين.

2. أن (102) فرد بنسبة (54.8%) وافقوا على أن توفر المعرفة التامة بالمبادئ والسياسات المحاسبة لأعضاء لجان المراجعة يسهم في جودة التقارير المالية، كما وافق بشدة (66) فرد بنسبة (35.5%)، و(18) فرد بنسبة (9.7%) محايدين، كما بلغت قيمة الوسيط (4) ويعني هذا أن غالبية أفراد العينة موافقين.

3. أن (94) فرد بنسبة (50.5%) وافقوا على أن تمتع لجنة المراجعة بالاستقلالية التامة يحد من ضغط الإدارة التنفيذية، كما وافق بشدة (76) فرد بنسبة (40.9%)، و(14) فرد بنسبة (7.5%) محايدين، ولم يوافق فردين بنسبة (1.1%)، كما بلغت قيمة الوسيط (4) ويعني هذا أن غالبية أفراد العينة موافقين.

4. أن (104) فرد بنسبة (55.9%) وافقوا على أن التأكد من ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة يساعد على مصداقية التقارير المالية كما وافق بشدة (62) فرد بنسبة (33.3%)، و(20) فرد بنسبة (10.8%) محايدين، كما بلغت قيمة الوسيط (4) ويعني هذا أن غالبية أفراد العينة موافقين.

5. أن (98) فرد بنسبة (53%)، وافقوا على أن تدخل لجنة المراجعة في اختيار وتعيين المراجع الخارجي يساعد على جودة الأداء المهني، ووافق بشدة (76) فرد بنسبة (41%)، و(8) أفراد بنسبة (4%) محايدين، ولم يوافق (4) أفراد بنسبة (2%)، كما بلغت قيمة الوسيط (4) ويعني هذا أن غالبية أفراد العينة موافقين.

جدول رقم (7): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين لجان المراجعة و الشفافية في التقارير المالية بالمصارف التجارية.

	معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية (sig)	التفسير
$\hat{b}_0$	0.305	3.67	0.00	معنوية

$\hat{b}_1$	0.78	9.80	0.00	معنوية
معامل الارتباط (r)	0.73	النموذج معنوي		
معامل التحديد ($\hat{r}$)	0.56			
اختبار (f)	83.221			
$\hat{y}=0.305 +-0.78x$				

المصدر: إعداد الباحثين من البحث الميدانية، 2014م

يلاحظ الباحثان من خلال الجدول رقم (7) وجود ارتباط طردي قوي كفاءة لجان المراجعة وتحقيق الشفافية في التقارير المالية حيث بلغت (0.73)، كما بلغت قيمة معامل التحديد (0.56)، وهذه القيمة تشير إلى كفاءة لجنة المراجعة تدعم الشفافية في التقارير المالية بنسبة 56%،وبلغت قيمة اختبار (f) في نموذج الانحدار (83.221)، وهي دالة عند مستوى معنوية (000)، وبلغ متوسط الشفافية في التقارير المالية (0.305) وهو يساوي صفر، وبلغت ($\hat{b}_1$) (0.78) وتعني بزيادة المراجعة الداخلية وحدة واحدة تزداد الشفافية في التقارير المالية 78%.

مما تقدم يستنتج الباحثان أن فرضية البحث التي تنص على "كفاءة لجان المراجعة تؤثر إيجاباً في تحقيق الشفافية في التقارير المالية للمصارف السودانية" قد تحققت.

الفرضية الثالثة: تؤثر كفاءة أعضاء مجلس الإدارة إيجاباً في تحقيق الشفافية بالتقارير المالية للمصارف السودانية،

جدول رقم (8): التوزيع التكراري والوسيط لعبارات الفرضية الثالثة

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة		الاختبار	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	الوسيط	التفسير
وضع ضوابط للحوافز الإدارية على أنها نسبة صافي الدخل يزيد من كفاءة أعضاء المجلس.	98	52.7 %	54	29.1 %	26	14%	6	3.2 %	2	1.1 %	5	أوافق بشدة
التأكد من سلامة الأنظمة المحاسبية يساعد على إعداد تقارير سليمة	76	40.9 %	94	50.5 %	14	7.5%	2	1.1 %	0	0%	4	أوافق
وضع اللوائح والإجراءات التي تناسب النشاط يساعد على متابعة الأداء	76	40.9 %	100	53.8 %	18	9.7%	0	0%	0	0%	4	أوافق
التأكد من ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة يساعد على مصداقية التقارير المالية.	62	33.3 %	104	55.9 %	20	10.8 %	0	0%	0	0%	4	أوافق
العدالة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية يحقق الشفافية في التقارير المالية	66	35.5 %	84	45.2 %	28	15.2 %	4	2.2 %	4	2.2 %	5	أوافق بشدة

للمصرف.													

المصدر: إعداد الباحثين من البحث الميدانية، 2014م

يلاحظ الباحثان على عينة أفراد البحث من خلال الجدول رقم (8):

1. أن (98) فرد بنسبة (48%)، وافقوا بشدة على أن وضع ضوابط للحوافز الإدارية على أنها نسبة صافي الدخل يزيد من كفاءة أعضاء المجلس.، ووافق (54) فرد بنسبة (29.1%)، و(26) فرد بنسبة (14%) محايدين، ولم يوافق (6) أفراد بنسبة (3.2%)، ولم يوافق بشدة فردين بنسبة(1.1%) كما بلغت قيمة الوسيط (5) ويعني هذا أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة.

2. أن (94) فرد بنسبة (50.5%) وافقوا على أن التأكد من سلامة الأنظمة المحاسبية يساعد على إعداد تقارير سليمة، كما وافق بشدة (76) فرد بنسبة (40.9%)، و(18) فرد بنسبة (9.7%) محايدين، كما بلغت قيمة الوسيط (4) ويعني هذا أن غالبية أفراد العينة موافقين.

3. أن (100) فرد بنسبة (53.8%) وافقوا على أن وضع اللوائح والإجراءات التي تناسب النشاط يساعد على متابعة الأداء، كما وافق بشدة (76) فرد بنسبة (40.9%)، و(18) فرد بنسبة (9.7%) محايدين، كما بلغت قيمة الوسيط (4) ويعني هذا أن غالبية أفراد العينة موافقين.

4. أن (104) فرد بنسبة (57%) وافقوا على التأكد من ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة يساعد على مصداقية التقارير المالية، كما وافق بشدة (62) فرد بنسبة (33.3%)، و(20) فرد بنسبة (10.8%) محايدين، كما بلغت قيمة الوسيط (4) ويعني أن غالبية أفراد العينة موافقين.

5. أن (84) فرد بنسبة (45.2%)، وافقوا على أن العدالة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية يحقق الشفافية في التقارير المالية للمصرف، ووافق بشدة (66) فرد بنسبة (35.5%)، و(28) فرد بنسبة (15.2%) محايدين، ولم يوافق (4) أفراد بنسبة (2%)، و ولم يوافق بشدة (4) أفراد بنسبة (2%)، وبلغت قيمة الوسيط (5) ويعني أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة.

جدول رقم (9): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين مجلس الإدارة والشفافية في التقارير المالية بالمصارف التجارية.

	معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية (sig)	التفسير
$\hat{b}_0$	2.054	2.74	0.07	معنوية
$\hat{b}_1$	0.50	2.66	0.06	معنوية
معامل الارتباط (r)	0.53	النموذج معنوي		
معامل التحديد ($\hat{r}$)	0.30			
اختبار (f)	50.080			
$\hat{y}=2.054+0.50x$				

المصدر: إعداد الباحثين من البحث الميدانية، 2014م

يلاحظ الباحثان من خلال الجدول رقم (9) وجود ارتباط طردي قوي المراجعة الداخلية وتحقيق الشفافية في التقارير المالية حيث بلغت (0.53)، كما بلغت قيمة معامل التحديد (0.30)، وهذه القيمة تشير إلى أن كفاءة أعضاء مجلس الإدارة تدعم الشفافية في التقارير المالية بنسبة 30%،وبلغت قيمة اختبار (f) في نموذج الانحدار (50.080)، وهي دالة عند مستوى معنوية (000)، وبلغ متوسط الشفافية في التقارير المالية (2.054) وهو يساوي صفر، وبلغت ($\hat{b}_1$) (0.50) وتعني بزيادة المراجعة الداخلية وحدة واحدة تزداد الشفافية في التقارير المالية 50%.

مما تقدم يستنتج الباحثان أن فرضية البحث التي تنص على "تؤثر كفاءة أعضاء مجلس الإدارة إيجاباً في تحقيق الشفافية بالتقارير المالية للمصارف السودانية" قد تحققت.

الفرضية الرابعة:تؤثر المراجعة الخارجية إيجاباً في تحقيق الشفافية بالتقارير المالية للمصارف السودانية.

جدول رقم (10): التوزيع التكراري والوسيط لعبارات الفرضية الرابعة

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لأوافق بشدة		الاختبار	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	الوسيط	التفسير
التأكد من كفاءة أداء المراجعة الداخلية يدعم الموثوقية في التقارير المالية.	90	48.4%	90	48.4%	2	1.1%	2	1.1%	2	1.1%	5	أوافق بشدة
التأكد من ثبات السياسات المحاسبية يزيد من عدالة القوائم المالية	60	32.3%	100	53.7%	20	10.8%	2	1.1%	4	2.2%	4	أوافق
التأكد من صحة بنود القوائم المالية يدعم شفافية التقارير المالية	76	41%	100	53.7%	8	4.4%	2	1.1%			4	أوافق
إعداد ورفع التقرير للجنة المراجعة يمنع تدخل الإدارة التنفيذية في أرقام القوائم المالية	66	35.5%	100	53.7%	14	7.5%	2	1.1%	4	2.2%	4	أوافق
الإفصاح في التقرير عن أي ممارسات غير أخلاقية يدعم الموثوقية في التقرير.	68	%36.6	86	%46.2	22	11.8%	8	%4.4	2	1.1%	5	أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثين من البحث الميدانية، 2014م

يلاحظ الباحثان على عينة أفراد البحث من خلال الجدول رقم (10):

1. أن (90) فرد بنسبة (48.4%)، وافقوا بشدة على أن التأكد من كفاءة أداء المراجعة الداخلية يدعم الموثوقية في التقارير المالية، كما وافق (90) فرد بنسبة (48.4%) على ذلك، وفردين بنسبة (1.1%) محايدين، ولم يوافق فردين بنسبة (1.1%)، كما بلغت قيمة الوسيط (5) ويعني هذا أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة.

2. أن (100) فرد بنسبة (53.7%)، وافقوا على أن التأكد من ثبات السياسات المحاسبية يزيد من عدالة القوائم المالية، كما وافق بشدة (60) فرداً وبنسبة (32.3%)، وكان (20) فرد بنسبة (10.8%) محايدين، ولم يوافق

فردين بنسبة (1.1%)، ولم يوافق بشدة (4) أفراد بنسبة (2.2%)، كما بلغت قيمة الوسيط (4) ويعني هذا أن غالبية أفراد العينة موافقين.

3. أن (100) فرد بنسبة (53.7%)، وافقوا على أن التأكد من صحة بنود القوائم المالية يدعم شفافية التقارير المالية، كما وافق بشدة (76) فردا، وبنسبة (41%)، و(8) افرد بنسبة (4.4%) محايدين، ولم يوافق فردين واحد بنسبة (1.1%)، كما بلغت قيمة الوسيط (4) ويعني هذا أن غالبية أفراد العينة موافقين.

4. أن (100) فرد بنسبة (53.7%)، وافقوا على أن إعداد ورفع التقرير للجنة المراجعة يمنع تدخل الإدارة التنفيذية في أرقام القوائم المالية، كما وافق (66) فردا بنسبة (35.5%)، و(14) فرد بنسبة (7.5%) محايدين، ولم يوافق فردين بنسبة (1.1%) ولم يوافق بشدة(4) أفراد بنسبة (2.2%)، كما بلغت قيمة الوسيط (4) ويعني هذا أن غالبية أفراد العينة موافقين.

5. أن (86) فرد بنسبة (46.2%)، وافقوا على أن الإفصاح في التقرير عن أي ممارسات غير أخلاقية يدعم الموثوقية في التقرير، كما وافق بشدة (68) فرد بنسبة (36.6%)، و(22) فرد بنسبة (11.8%)، محايدين، ولم يوافق (8) أفراد بنسبة (4.4%)، ولم يوافق بشدة فردين بنسبة (1.1%)، كما بلغت قيمة الوسيط (5) ويعني هذا أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة.

جدول رقم (11): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين المراجعة الخارجية والشفافية في التقارير المالية بالمصارف التجارية.

	معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية (sig)	التفسير
$\hat{b}_0$	1.260	6.51	0.00	معنوية
$\hat{b}^1$	0.76	7.54	0.00	معنوية
معامل الارتباط (r)	0.62	النموذج معنوي		
معامل التحديد ($\hat{r}$)	0.48			
اختبار (f)	55.657			
$\hat{y}=1.260+0.76x$				

المصدر: إعداد الباحثين من البحث الميدانية، 2014م

يلاحظ الباحثان من خلال الجدول رقم (11) وجود ارتباط طردي قوي المراجعة الداخلية وتحقيق الشفافية في التقارير المالية حيث بلغت (0.62)، كما بلغت قيمة معامل التحديد (0.48)، وهذه القيمة تشير إلى المراجعة الخارجية تدعم الشفافية في التقارير المالية بنسبة 48%،وبلغت قيمة اختبار (f) في نموذج الانحدار (55.657)، وهي دالة عند مستوى معنوية (000)، وبلغ متوسط الشفافية في التقارير المالية (1.260) وهو يساوي صفر، وبلغت ($\hat{b}_1$) (0.76) وتعني بزيادة المراجعة الداخلية وحدة واحدة تزداد الشفافية في التقارير المالية 76%.

مما تقدم يستنتج الباحثان أن فرضية البحث التي تنص على "المراجعة الخارجية تؤثر إيجاباً في تحقيق الشفافية في التقارير المالية للمصارف السودانية" قد تحققت.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات: من خلال الإطار النظري والبحث الميدانية توصل الباحثان إلى النتائج التالية:

1. وجود إدارة مراجعة داخلية فعالة بالمصارف التجارية السودانية يساعد في تحقيق الشفافية بالتقارير المالية.
2. المعرفة بالأسس والمبادئ المحاسبية لأعضاء لجان المراجعة يساعد في تحقيق الشفافية بالتقارير المالية.
3. إشراك لجنة المراجعة في اختيار وتعيين المراجع الخارجي يضفي الموثوقية في التقارير المالية للمصارف التجارية السودانية.
4. فعالية المراجعة الخارجية في المصارف السودانية يساعد على تحقيق الشفافية في التقارير المالية
5. التنسيق بين آليات حوكمة الشركات يساعد على تلبية احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية من خلال الشفافية في التقارير المالية للمصارف.

التوصيات:

1. من النتيجة الخامسة يوصي الباحثان بضرورة التنسيق بين آليات حوكمة الشركات في المصارف السودانية لتلبية حاجات مستخدمي التقارير المالية.
2. لإضفاء الموثوقية على التقارير المالية ومن خلال النتيجة الثالثة وبالبناء على النتيجة الثانية التي تم التوصل إليهما من خلال البحث الميدانية، يوصي الباحثان باتخاذ التدابير الملائمة التي تجعل من لجنة المراجعة طرف فعال في تعيين المراجع الخارجي أمراً لا بد منه، ولكي يتم ذلك الاختيار بناء على طريقة علمية فيوصي الباحثان أيضاً الجهات المسؤولة عن تعيين أعضاء لجنة المراجعة على أن تقوم بتأهيل أعضاء هذه اللجنة من خلال إجراء الدورات التدريبية اللازمة لما لذلك من أهمية أيضاً في تحقيق الشفافية كما أشار الباحثان في النتيجة الثانية من البحث.
3. تظهر نتائج البحث (1، 2، 4، 5) التي تم التوصل إليها من قبل الباحثين أهمية آليات حوكمة الشركات في تحقيق الشفافية، وبالتالي يوصي الباحثان بضرورة إصدار تقرير عن فاعلية آليات حوكمة الشركات في المصارف السودانية لدعم الشفافية في التقارير المالية.
4. قيام الجهات الإشرافية على عمل المصارف التجارية وعلى مهنة المحاسبة في السودان بالتأكد من فاعلية آليات حوكمة الشركات في المصارف التجارية، وهذا يلائم نتائج البحث التي بينت أهمية تفعيل هذه الآليات في تحقيق الشفافية في التقارير المالية للمصارف التجارية السودانية.

المراجع:

- الجعلي، عبد الوهاب موسى(2010م) ، أثر حوكمة الشركات على درجة الإفصاح في البيانات المالية وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- الجندي، تأمر يوسف عبد العزيز علي (2009م)، تقييم فعالية دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.
- السعدني، مصطفى حسن بسيوني (2006م)، مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بمعايير المحاسبة والمراجعة وتأثيرهما على مناخ الاستثمار، المؤتمر العربي الدولي الشفافية والإفصاح نحو مناخ أفضل للاستثمار بالدول العربية، القاهرة.
- الصاحبي، الهام محمد، (2008م)، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات مؤتمر الاتجاهات الحديثة في الفكر المحاسبي في ضوء مشكلات التطبيق، القاهرة.

– المطيري، بدر حجر، (2013م)، دور المراجعة في تفعيل منظومة حوكمة الشركات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد(2).

– المطيري، عبيد بن سعد، (2003م)، تطبيق الإجراءات الحاكمة للشركات في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، الكويت، المجلد العاشر، العدد(3).

– بسيوني، مصطفى حسن (2007م)، الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية، المؤتمر الدولي، مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة ، الإمارات العربية.

– حجازي، وجدي حامد (2010م)، أصول المراجعة الداخلية، دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية.

– حماد، طارق عبد العال (2005م)، التقارير المالية ، الدار الجامعية، الإسكندرية

– خليل، عطا الله وارد ، والعشماوي، محمد عبدالفتاح ، (2008م)، الحوكمة المؤسسية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة.

– راضي، محمد سامي ،(2011م)، موسوعة المراجعة المتقدمة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية.

– صبيحي، محمد حسني عبد الجليل، (2002م) دور المراجع الخارجي في زيادة فعالية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية المنشورة في البيئة المصرية، "دراسة تحليلية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية،كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد(1).

– عبد العزيز، غادة عمر محمد، (2001م)، دراسة تحليلية انتقاديه لبيان مدى فاعلية لجان المراجعة كأداة في عملية اختيار المراجعة وتحقيق جودة عملية المراجعة، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الأزهر.

– عبد الله، خالد أمين، (2001م)، المراجعة من الناحية العلمية والعملية،دار وائل للنشر، عمان.

– علي، عبد الوهاب نصر ،(2009م)، المراجعة الخارجية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية.

– القرشي،عبد الله علي أحمد، (2010م)، دراسة تحليلية لآليات الحوكمة وتأثيرها على الأداء المصرفي، رسالة دكتوراه غير منشورة في إدارة الأعمال، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.

– القشي، ظاهر شاهر (2006م)، الحاكمية المؤسسية بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على ارض الواقع، المؤتمر العلمي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات،القاهرة.

– لبيب، خالد محمد عبد المنعم، (2006م)، مدخل مقترح لتفعيل الحوكمة البيئية لقطاع الأعمال وتحسين أدائه البيئي، (القاهرة: جامعة طنطا، كلية التجارة، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، العدد(2).

– لطفي، أمين السيد أحمد (2005م)، نظرية المحاسبة – منظور التوافق الدولي ، الدار الجامعية، الإسكندرية.

– محمد، فهيم أبو العزم (2006م)، أثر حوكمة الشركات في مصر على ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية: لجنة المراجعة، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، جامعة طنطا، كلية التجارة، القاهرة ، المجلد الأول، العدد(1).

– محمود، أحمد حامد (2013م)، دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات في بيئة الأعمال السعودية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

– مطر، محمد ، (2007م)، مدى التزام الشركات الساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية، دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، ، المجلد الثالث، العدد (1).

– ميلاد، أسامة علي (2012م)، دور المراجعة في تدعيم حوكمة الشركات، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد(1).

– Cadbury, A, (1992), Report of the Committee on the Financial Aspect of Corporate Governance Chaired by Sir Adrian Cadbury London; Gee & Co.

– Dezoort, F., and S.E. Salterio, (2001), The Effects of Corporate Governance Experience and Financial Reporting and Audit Knowledge/on, Audit Committee Members Judgments, Auditing: A Journal of Practice & theory.

– Sweeney, P. and Vallario, (2002), Audit committees on New Road, Journal of Accountancy, New Yurok.

– Groom, C., & Du, S., &Qu, W., & Sims, R., (2004), Accounting Regulation and Corporate Governance in China's Listed Companies – An Examination of the Changing Environment and Current Issues, Paper presented at the 2004 Des (CHESI) Beijing Conference, Vol. 45.

– Mitton, T., (2002), A Cross Firm Analysis of the Impact of Corporate on the East Asian Financial Crises, Journal of Financial Economics, Vol. 64, No. 2.

– Ogedn, S.G., (1997), Accounting For Organizational Performance, The Construction of the Customer in The Privatized Water Industry, Accounting Organization and Society, New York, Vol. 22, No 6

– Frank, B,.G., and Thomas, H.,(2004), On The Value Of Transparency In Agencies With Renegotiation, Journal of Accounting Research, UK, Vol. 42, No 5.